



في مثل هذه الأيام وقبل 56 عاماً، قامت ثورة يوليو 1952، «أم الثورات في العالم الثالث» كما يطلق عليها المؤرخون والمحللون السياسيون، كانت انقلاباً كبيراً في كل شيء؛ السياسة والثقافة والاقتصاد.. تلك الثورة التي خرجت من رحم الجيش المصري من خلال مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم «الضباط الأحرار»، الذين رفضوا استغلال الطبقة البرجوازية والإقطاعية للفلاحين والطبقة الوسطى في ذلك الوقت، وخاصة أن معظم هؤلاء الضباط كانوا أبناء هذه الطبقة الكادحة، وقد نجح هؤلاء الضباط وكانوا حوالي ألف في فرض سيطرة كاملة على مرافق الدولة الحيوية.

قامت ثورة يوليو 1952 لتحقيق مجموعة من المبادئ استطلاع القائلون على الثورة أن يدمجها في ستة مبادئ فقط هي: القضاء على الإقطاع، القضاء على الاستعمار، إقامة على سيطرة رأس المال، إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وجيش وطني قوي، وأخيراً إقامة عدالة اجتماعية.

هكذا كانت المبادئ التي حاول اللواء محمد نجيب، والكباشي جمال عبدالناصر، وكل من أنور السادات ويوسف صدقي وحسين الشافعي وصلاح سالم وجمال سالم وخالد محيي الدين وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبدالله اللطيف بغدادي وهو مجلس قيادة الثورة أن يرسوها منذ فجر يوم 23 يوليو 1952.

محمد رمضان-مصطفى حسن- محمود عبدالمنعم-عمر عطية

اليوم وبعد مرور 56 عاماً على هذا الحدث الذي يغير التاريخ المصري فحسب وإنما أحدث نقلة نوعية في التاريخ العربي كله، تطرح «الرؤية» السؤال.. هل نجحت ثورة يوليو في تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها؟ ما هي أهم الإنجازات وكذلك الإخفاقات التي تسببت فيها هذه الثورة؟ وهل كان للثورة دور فيما وصلت إليه الأوضاع في كل الدول العربية في المرحلة الراهنة؟

قيمة كبيرة

من المؤكد أن من حضر الثورة وكان أحد المساهمين وبقوة في فعاليتها ستكون له رؤيته الخاصة التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتشابه مع غيرها.

في البداية يقول الدكتور مفيد شهاب-وزير الدولة لشؤون المجلس النيابية والبرلمانية- لا أحد يستطيع أن يشكك في قيمة الثورة التي أحدثت فارقاً كبيراً في تاريخ الشعوب المصرية والعربية والإسلامية بما جاءت به من فكر جديد يدعو إلى الاستقلال والتحرر والعدالة الاجتماعية والأهداف الأخرى التي تضمنتها المبادئ الستة للثورة، واعتقد أن الثورة نجحت إلى حد كبير في تحقيق هذه المبادئ سواء داخلياً أو خارجياً، وخبر دليل على ذلك هو حب الشعب المصري والعربي لشخص الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وتقديرهم له لإيمانهم الشديد برغبته في إعلاء كلمة العروبة والإسلام وتحرير كل الشعوب من الاستعمار، إلا أن ذلك لا ينفى حقيقة أن شعارات حرية الحياة السياسية وإقامة الديمقراطية والتعددية الحزبية لم تجاهلها الثورة ولم يتحقق منها شيء، وعندما نقرأ المبادئ الستة لثورة يوليو نلاحظ أن الحياة السياسية وكل ما يتعلق بها جاءت في المرتبة الأخيرة أي أنها لم تأت على أوليات البرنامج السياسي الخاص بالثورة لدرجة أننا نستطيع أن نقول إن الحياة السياسية في مصر تعرضت لإنتكاسة كبيرة لأن الثورة لم ترضي طموح الشباب المصري الذي ساندتها واعتنق مبادئها، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتكوين أحزاب سياسية تستطيع احتواء توجهات هؤلاء الشباب على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، ومن مظاهر الانتكاسة السياسية في تلك الفترة هي إلغاء الأحزاب وإهمال الديمقراطية.

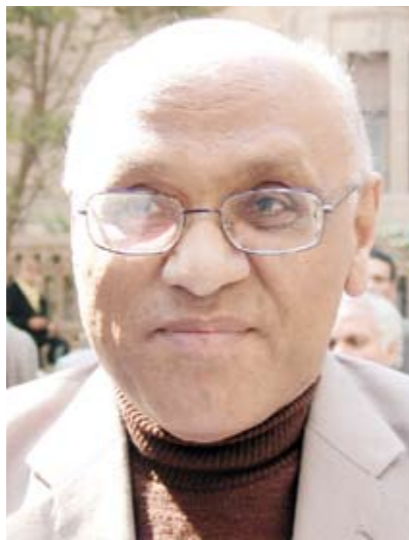
استطرد الدكتور مفيد شهاب قائلاً: ربما يكون السبب في هذه الانتكاسة السياسية هو أن الثورة دائماً ما تحمل معاني الخروج عن الدستور والقانون بغض النظر عن عدالة هذا القانون، بالإضافة إلى طبيعة الظرف السياسي السائد في تلك الفترة هو الذي فرض نفسه على فكر وتوجه الضباط الأحرار الذين اهتموا بإصلاح البيت

56 عاماً ثورة يوليو 52...!



■ أحمد سخسوخ:
الانفتاح الاقتصادي
التهم كل ما تبقى
من مبادئ الثورة

إعلاء شأن البلاد في كل المحافل، وقاموا ببذل كل غال ونفيس في سبيل المحافظة على إنجازات تلك الثورة التي انتشر صداها في كل أرجاء الوطن العربي. وهنا يذكر النائب طلعت السادات أن الثورة قامت على ستة مبادئ أمن



■ يوسف القعيد:
كانت ثورة ثقافية
وليست سياسية في
العالم العربي

عسكرياً يتعمق يوماً بعد الآخر في صورة مزدوجة من الفساد والاستبداد.



■ مفيد شهاب:
التعددية الحزبية
شعار لم تحقق
منه الثورة شيئاً

من خلال إصلاح سياسي واضح المعالم يبدأ بدستور جديد يلبي مطالب المواطن المصري بالحرية والعدل مدعماً بنظام برلماني وانتخابات رئاسية حرة وكذلك حرية تكوين الأحزاب دون قيود.. والخلاصة أن ثورة يوليو أثارت نظاماً

شدها الشارع المصري في هذه الحقبة دليل قاطع على ذلك، وهذا كله بعيداً عن الإنجازات التي حققها عبدالناصر وعلى رأسها بناء السد العالي ومحاولة التحرر من الاستعمار ومحاولة رفع مستوى الطبقات المهمشة وامتد ذلك إلى حقبة السادات حيث لم يتغير النمط الفردي الخاص بالحكم وفي إطار ذلك دخل توجه اقتصادي جديد قائم على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى تشجيع القطاع الخاص قبل أن تتم محاولة معالجة هزيمة الخامس من يونيو بانتصار أكتوبر 1973.

وأشار إلى أن الحكم الفردي ظل مستمراً حتى في ظل تعددية المنابر التي تبناها الرئيس السادات، فالأحزاب الحالية هي أحزاب شكلية توجد إلى جانب الحزب الوطني الديمقراطي، فكان طبيعياً أن يستمر نظام الحكم الاستبدادي الفردي في عهد الرئيس حسني مبارك، بل إن الأمر ازداد سوءاً بتعمق الفساد والاستبداد، فرغم التعددية الحزبية شكلاً والحرية الإعلامية التي تعيشها مصر وخاصة المكتوبة منها، إلا أن التيار الأساس السائد هو ديكتاتورية الفرد مما شكل صورة مختلفة من الفساد وقهر إرادة المواطنين في رفع الأسعار وردة دستورية لتضمن أودية الاستيلاء على السلطة والتصدي لمن يحاول الوصول إليها، وكل ذلك عن طريق تزوير الانتخابات.

ونوه الغزالي إلى أنه نتيجة هذه الحرية في السلطة تأكلت مكانة مصر في المنطقة والعالم بأسره، ومن ثم فإنه ليس هناك مخرج من هذا الوضع إلا

من الداخل وإزالة كل مساوئ العصر الملكي، وهذه السياسة تعرف بنظرية الشرعية الثورية التي تهتم في المقام الأول بالحفاظ على الثورة من الانهيار ثم تبدأ في العمل على بلورة ما يسمى بالشرعية الدستورية.

عدم الاستغلال
مما لا شك فيه أن جماعة الإخوان المسلمين أثرت وتأثرت بثورة يوليو 1952 حيث كان البعض من أعضائها على خلاف واضح مع الزعيم جمال عبدالناصر ومع أشخاص معينة في الثورة، في حين رحب البعض الآخر بالتغيير الذي أحدثته الثورة.

وفي هذا الإطار يذكر الدكتور عبدالحميد الغزالي-المستشار السياسي للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين- أن «انقلاب يوليو» كان أمل كل مصري للخروج من الوضع السلبى الذي كان تعيشه مصر قبل عام 1952، لذلك فلقد أعطى الشعب المصري هذا الانقلاب تأييداً لم يحظ به أي انقلاب بالعالم لدرجة أنه لو تم استغلال هذا التأييد وقتها لكانت مصر من الدول الأقرب للمتقدمة، لكن ما حدث غير ذلك.. فعلى الرغم من المبادئ الستة التي رفعتها الثورة فقد فشل تنظيم الضباط الأحرار في تنفيذها وبددها بل وتم استبدالها بفساد مؤسسي واستبداد في الحكم شديد الوضوح.

وأضاف أن فترة حكم عبدالناصر كانت تتسم بديكتاتورية الفرد ولعل حملات الاعتقالات المستمرة التي



ساندت كل حركات التحرر في الدول العربية والإفريقية